الدور المرتقب للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)

د. المختار امحمد حسين كريمه
قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

د. محمد البشير محمد البي
قسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على الدور المرتقب للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة كإستراتيجية لتطوير أداء إدارة المخاطر بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الليبية.

ومن خلال اختبار فروض الدراسة إحصائياً توصل الباحثان إلى نتائج من أهمها أن الدور الحالي للمراجع الداخلي لا يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وأن العناصر المقترحة لتطوير دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة تساهم في الحد منها، وأوصت الدراسة بتطبيق المقترحات الواردة بالدراسة بشأن تطوير دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وتطوير وزيادة فرض رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية للتأكد من التزامها بالإجراءات واللوائح والقوانين المعمول بها وتجنب الأنشطة مرتفعة المخاطر.

Abstract

The study aimed mainly to identify the expected role of the internal auditor in reducing bank credit risks in light of the internal audit standards and modern professional methods as a strategy to develop the performance of risk management Applied to a sample of Libyan commercial banks.

Through testing the hypothesis of the study statistically, the researchers reached the results of perhaps the most important The current role of the Internal Auditor does not contribute to the reduction of bank credit risk.

The proposed elements to develop the role of internal auditor in accordance with the standards of internal audit and modern professional methods contribute to reduce

The study recommended the implementation of the proposals contained in the research on the development of the role of internal auditor in reducing bank credit risk

Increase the supervision of the Central Bank of Libya on commercial banks to ensure compliance with the procedures, regulations and laws in force and avoid high-risk activities.

أولاً: المقدمة:

ازداد الاهتمام بدور المراجع الداخلي في المؤسسات المصرفية بشكل كبير بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث انتقل تركيز الإدارة إلى عمليات إدارة المخاطر والسيطرة عليها، وأصبح دور المراجع الداخلي هو مساعدة الإدارة في حماية أصول المصرف وسمعته وضمان التطوير المستدام له، من خلال تقديم تحليل واسع النطاق ورؤية شاملة للأنشطة.

وفي دراسة قام بها معهد المراجعين الداخليين الامريكي (IIA) تبين أن أغلب عينة الدراسة يرون أن المراجعين الداخليين كان بإمكانهم المساعدة في إدارة المخاطر والتخفيف من أثار الازمة المالية التي تواجهها منشأتهم. [1]

ويتمثل النشاط الرئيسي للمصارف التجارية في القروض الممنوحة للعملاء والتي تعد أكبر مصدر لمخاطر الائتمان،[2] ويكمن هذا النوع من المخاطر في عزوف بعض العملاء عن سداد القروض والارتفاع في معدل القروض المتعثرة نتيجة التوسع في منحها بدون ضمانات كافية، مما يدل على وجود مشاكل في إدارة مخاطر الائتمان قد تكون سبباً في حدوث الازمات وانهيار المصارف والمؤسسات المالية، ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور المرتقب لمهنة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

غالباً ما يرافق بيئة النشاط الاقتصادي وجود مخاطر تهدد إمكانية تحقيق المؤسسات الاقتصادية لأهدافها، وتعد إدارة مخاطر الائتمان هي جوهر كل مؤسسة مصرفية، وتعتبر القروض أكبر مصدر للمخاطر التي تهدد القطاع المصرفي وتكون سبباً رئيسياً في فشله، مما يؤثر سلباً على دورها الفعال في الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أن المراجع الداخلي ليس مسئولاً بشكل مباشر عن وضع الحلول للمشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات المصرفية، إلا أن له دوراً مهماً في دعم إدارة المؤسسة من خلال توفير وتقييم بيئة الرقابة الداخلية وتقديم الاستشارات والتوصيات التي تؤدي إلى تحسين عمليات إدارة المخاطر وضمان الامتثال للوائح المعمول بها.

وقد نادت العديد من الآراء بأهمية تطوير دور المراجع الداخلي لتنفيذ العمليات المصرفية بشكل كامل وآمن بهدف الحد من المخاطر.[3]

وتأسيساً على ما تقدم فإن تفعيل دور المراجع الداخلي أصبح ضرورة ملحة لحماية القطاع المصرفي للقيام بدوره المنوط به، وهذا يتطلب من المراجع الداخلي استخدام المعايير والأساليب والأدوات والممارسات المهنية الحديثة لزيادة قيمة مضافة للمؤسسات المصرفية، وعليه فإن المشكلة التي يتناولها هذه الدراسة يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تفعيل دور المراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي طبيعة دور المراجع الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي؟
2- هل تفعيل دور المراجع الداخلي بالالتزام معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على الدور المرتقب للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة كإستراتيجية لتطوير أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على طبيعة دور المراجع الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي.
2- تفعيل دور المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية استناداً على معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات يمكن إجمالها في النواحي التالية:

1- إلمام المراجعين الداخليين بالتطورات في معايير مهنة المراجعة الداخلية وأساليبها الحديثة التي تعزز من إجراءاتهم ومن دورهم الاستراتيجي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وبالتالي مساعدة الإدارة في منح ائتمان دون تعثر.
2- بيان دور المراجع الداخلي كنشاط استشاري وضامن ومستقل وموضوعي يهدف إلى تحسين العمليات المصرفية وإضافة قيمة للمؤسسة المصرفية، ومساعدة إدارة المخاطر في اتخاذ القرارات

السريعة والفعالة وتوفير الوقت ومنع إهدار الموارد والتقليل من الخسائر والحفاظ على المخاطر عند مستويات معقولة.

خامساً: فروض الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تمت صياغة الفروض الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول:

(لا يساهم الدور الحالي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية).

الفرض الثاني:

(لا يساهم تفعيل دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي).

سادساً: منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف التي تنشدها الدراسة، اعتمد الباحثان على المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهجين المنهج الإستقرائي والمنهج الاستنباطي، ويعتبر كلا المنهجين متكاملين، فالمنهج الاستقرائي يعتمد على ثلاث مراحل في الأولى يتم ملاحظة الظاهرة حيث قام الباحثان باستقراء الدراسات والبحوث المرتبطة بالدارسة مما ساعد على تكوين خلفية علمية لجوانب الدراسة المختلفة، وفي الثانية وضعت الفروض العلمية حيث تم وضع الفروض العلمية للدراسة واستخدام قائمة الاستقصاء، وفي الثالثة تم اختبار الفروض بالاعتماد على المنهج الاستنباطي، حيث تم اختبار الفروض باستخدام البرامج الاحصائية للوصول إلى نتائج الدراسة.

سابعاً: حدود الدراسة:

1- تقتصر الدراسة على عينة من المصارف التجارية الليبية ولا يشتمل على المصارف الإسلامية لما لها من طبيعة خاصة.

2- يخرج عن نطاق الدراسة مخاطر التشغيل ومخاطر السوق المصرفية، وسوف تقتصر الدراسة على تناول مخاطر الائتمان المصرفي.

ثامناً: خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

يقدم الاطار العام للدراسة تحديداً لمشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وفروضها، وحدودها، ومنهج الدراسة المستخدم لها، لذلك فإن ما تبقى من الدراسة سوف يتم تناوله من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: استقراء تحليلي لأهم الدراسات ذات العلاقة.
المبحث الثاني: الاطار النظري.
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

وسوف يورد الباحثان في نهاية الدراسة أهم النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المراجع التي اعتمدا عليها.

المبحث الاول
استقراء تحليلي لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة

يتناول الباحثان عرض الدراسات السابقة في مجال البحث وما انتهت إليه تلك الدراسات، وحتى يمكن الاستفادة الكلية من هذه الدراسات يجب تقييمها بشكل موضوعي لبيان النواحي التي اهتمت بها والنواحي التي أغفلتها وما تناولته من عناصر مشتركة أو نتائج وصولاً إلى أهمية هذه الدراسات واعتبارها بداية انطلاق للباحثان على النحو الأتي:

أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها معهد المراجعين الداخليين الامريكي، تنامي التوجه نحو قيام المراجع الداخلي بالمشاركة في إدارة مخاطر المنظمة، بدلاً من التركيز على مراجعة الالتزام والمراجعة المالية وأهمية قيامه بوضع استراتيجية لتفعيل إدارة المخاطر واقترحت الدراسة عشرة توصيات للمراجع الداخلي ليتسنى له مساعدة الإدارة بالخصوص. (4)

وهدفت دراسة (Siam, et. al, 2011) إلى بيان درجة إدراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في المصارف التجارية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية عند دراسة موقف العميل المالي بغرض اتخاذ قرار منح الائتمان يؤدي إلى زيادة التعرف على إمكانية طالبي الائتمان في السداد، وأن نسبة السيولة هي النسبة الأكثر استخداماً عند اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه. (5)

واستهدفت دراسة (Khalid & Bashir ,2012) إلى إعطاء فكرة عن مستوى استخدام التحليل المالي في المصارف الليبية بمدينة طرابلس وتحديد العوامل المؤثرة في قرارات منح الائتمان

في هذه المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك استخداماً ضعيفاً للتحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان، ويرجع السبب الأول إلى ضعف الخبرة المهنية لمديري الائتمان والمحللين العاملين في هذه المصارف، والثاني يتعلق بانخفاض مستوى الثقة بالمعلومات المالية المقدمة من قبل طالبي الائتمان. (6)

وهدفت دراسة (جنان,2016) إلى تقديم إطار مقترح لتفعيل دور المراجع الداخلي في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار المقترح للدور الحوكمي لتكنولوجيا المعلومات يساهم في تفعيل دور المراجع الداخلي في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية العراقية.(7)

واهتمت دراسة(Rijamampianina ,2016)، بتحديد عوامل النجاح الرئيسية في إجراء نطاق عمليات المراجع الداخلي لمجالات أعمال أسواق رأس المال في المصارف الأربعة الكبرى في جنوب إفريقيا، واقترحت الدراسة العديد من التوصيات المتعلقة بوظائف إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية ولجنة المراجعة والتي يمكن اعتمادها من قبل الجهات المعنية من المؤسسات غير المالية.(8)

واستهدفت دراسة (Akwaa-Sekyi & Gené, 2016) فعالية أنظمة الرقابة الداخلية واستكشاف تعرض المصارف الإسبانية لمخاطر التخلف عن السداد نتيجة لأنظمة الرقابة الداخلية وتأسيس علاقة بين الضوابط الداخلية ومخاطر الائتمان، وكشفت الدراسة بوجود أنظمة للرقابة الداخلية بالمصارف محل الدراسة ولكن لا يمكن ضمان فعاليتها، مما يعرضها لحالات التخلف عن السداد الخطيرة، وهناك تأثير كبير للضوابط الداخلية على مخاطر الائتمان.(9)

واهتمت دراسة (Shungula, et. al , 2017) بإثبات تأثير سياسة الائتمان والمراجعة الداخلية على مخاطر الائتمان في جمعيات الادخار والائتمان التعاونية (SACCO) بمدينة نيروبي، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية مثل سياسة الائتمان والمراجعة الداخلية تؤثر على مخاطر الائتمان، وأن سياسة الائتمان أهم محدد لمخاطر الائتمان تليها المراجعة الداخلية، وأوصت الدراسة بأن يتأكد مديرو الائتمان من أن سياسة الائتمان تتم مراجعتها وتحديثها في كثير من الأحيان لتعكس التغييرات في السوق.(10)

كما هدفت دراسة (Akwaa-Sekyi ,& Gené ,2017) إلى التحقق من فعالية آليات الرقابة الداخلية، وتحديد كيفية تأثير الضوابط الداخلية على مخاطر الائتمان، وأسفرت الدراسة بأنه لا تزال هناك مخاطر ائتمانية عالية على الرغم من التدابير التي يجري تنفيذها من قبل البنك المركزي الأوروبي، وأن هناك تأثير كبير للضوابط الداخلية على مخاطر الائتمان.(11)

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

تتميز الدراسة الحالية عن سابقاتها من الدراسات في أنها تقيس العوامل التي تعزز أداء المراجع الداخلي للعب دوره الاستراتيجي في إدارة المخاطر (Risk Management) للحد من مخاطر الائتمان بالمؤسسات المصرفية بما يتوافق مع المعايير الدولية لمهنة المراجعة الداخلية وقواعد الحوكمة وتوصيات لجنة بازل بشأن معدل كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: مفهوم ومعايير المراجعة الداخلية:

من الناحية التاريخية تعتبر مهنة المراجعة الداخلية "صمام الأمان للتنظيم والرقابة" وتم التغاضي عن ذلك باعتبار المهنة عنصراً ضرورياً من عناصر الرقابة التنظيمية.

والخطوة الجديدة والمهمة التي قام بها معهد المراجعين الداخليين في يونيو(1999)، ينص بشكل صريح على أن "المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الإدارة. "[12]

وأصبح تعريف المراجعة الداخلية المقدم من معهد المراجعين الداخليين مألوفاً ومقبولاً تماماً حيث ميز بين الموضوعية والاستقلالية بأن الموضوعية هي حالة ذهنية في حين أن الاستقلال هو الحالة التي تسمح لمراجع الحسابات الداخلي بالعمل بموقف حيادي.

وأصدر معهد المراجعين الداخليين عدداً من المعايير وإرشادات الممارسة المرتبطة بها والمتعلقة بالاستقلالية والموضوعية، ونص المعيار (1100) على أن "نشاط المراجعة الداخلية يجب أن يكون مستقلاً، ويجب أن يكون المراجعين الداخليين موضوعيين في أداء عملهم."[13]

وفي (2004) أكد معهد المراجعين الداخليين بأن نشاط المراجعة الداخلية يجب أن يساهم في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ويدرك دور ضمان وفحص المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات.

ويعد الهدف الرئيسي لمهنة المراجعة الداخلية هو إجراء تقييم مستقل وموضوعي ووضع ضوابط كافية وفعالة للمنظمة لتحقيق أهدافها الرئيسية، وأن تضيف قيمة للمنظمة وتحسّن عملياتها.[14]

ولا يوجد تعريف محدد لجودة المراجعة بسبب تعدد أطراف المراجعة واختلاف وجهات نظرهم في الاستفادة منها.

ولأجل النهوض بالمهنة أصدر معهد المراجعين الداخليين الامريكي جملة من المعايير المتعلقة بمهنة المراجعة الداخلية ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: [15]

(أ) – معايير السمات: Attribute Standard

وتتناول هذه المعايير خصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية وتشمل:

- تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات.
- الاستقلالية والموضوعية.
- بذل العناية المهنية المعقولة.

(ب) – معايير الأداء: Performance Standard

تصف هذه المعايير طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وتشمل:

- إدارة أنشطة المراجعة الداخلية.
- تحسين إدارة المخاطر والأنشطة الرقابية وعمليات الحوكمة.
- تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة الداخلية.
- توصيل النتائج للإدارة العليا ومتابعة الاستفادة منها.
- مراجعة مدى قبول الإدارة العليا للمخاطر.

وبناءاً على ما تقدم يتضح أن معايير المراجعة الداخلية قد أكدت على ما يلي:

- تحديد السمات الذاتية للمراجع الداخلي.
- توفير اطار يحكم ويضبط أداء نشاط المراجعة الداخلية.
- الانتقال بالمراجعة الداخلية من مستوى مراجعة العمليات التشغيلية إلى مستوى الأداء الاستراتيجي لإدارة مخاطر المنظمة وتفعيل عمليات الحوكمة.
- إحالة التقرير عن نتائج المراجعة الداخلية وعملية تقييم المخاطر إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة والتأكد من استخدام هذه النتائج والتوصيات وتحسين عمليات المنظمة.

ثانياً: المراجعة الداخلية في ضوء حوكمة الشركات:

في عام (1999) نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة أساسية لمبادئ الحوكمة وتم تنقيحها في سنة (2004) تهدف إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لتطبيق الحوكمة بالشركات العامة والخاصة لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ونمو القطاع الخاص ودعم قدراته

التنافسية ومساعدة المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل جديدة واستقرار الاقتصاد ككل.

ولأن الحوكمة من الممكن أن تغطي أكثر من مجال اقتصادي مميز أدى ذلك إلى ظهور تعريفات متعددة للحوكمة بحيث تعكس مجالات اهتمام كل منهم، وقد تضمنت المعايير الدولية لممارسة المراجعة الداخلية الصادرة في (2012) تعريفاً للحوكمة تضمنها المعيار رقم (2110) بأنها تقييم المراجعة الداخلية لانجاز المنظمة للأهداف التالية:

الهدف الأول: تعزيز القيم والأخلاق المناسبة داخل المنظمة.
الهدف الثاني: ضمان فعالية المنظمة في إدارة الأداء والمساءلة.
الهدف الثالث: توصيل المعلومات المتعلقة بالرقابة والمخاطر إلى الجهات المناسبة في المنظمة.
الهدف الرابع: تنسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجين والداخليين والإدارة.

وفي القطاع المصرفي تهتم الحوكمة بتفعيل دور مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف بالرقابة على الأداء وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، ولا يتوقف نجاح الحوكمة في القطاع المصرفي فقط على الأسس الرقابية ولكن بتطبيقها بالوجه الصحيح والذي بدوره يعتمد على المصرف المركزي للدولة ورقابته من ناحية وعلى المصرف المعني وإدارته من ناحية أخرى، وبالتالي فإن الحوكمة تعمل على زيادة فرص التمويل وتدني تكلفة الاستثمار والحد من الفساد وانخفاض درجة المخاطر لدى المصارف.

وترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لابد من توافرها لإحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف، وتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب المستمر والفعال، لذلك يتوجب على إدارات المصارف والمؤسسات المالية الالتزام بقواعد مراقبة الصناعة المصرفية والتي صاغتها لجنة بازل. [16]

ثالثاً – توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية: [17]

كشفت الأزمة المالية في (2007–2008) عن أوجه قصور خطيرة في النظام المصرفي العالمي وبدأ العالم يستشعر الحاجة إلى إعادة النظر في منظوماته المالية والاقتصادية والمصرفية لتحصينه من أي انتكاسات مستقبلية أخرى.

ونتيجة لذلك وللحد من اخفاقات المصارف تم إصدار معايير بازل (3) في سبتمبر (2010) حيث أقرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في سويسرا حزمة جديدة من المعايير هي الثالثة منذ عام

(1988) عرفت بـبازل (3)، وبفعل الأزمـة الماليـة الأخيرة اتضـح أن المصـارف حول العالم مكشوفة بشكل كبير على مخاطر الديون وهي بحاجة إلى رؤوس أموال صلبة تؤمن استقرارها.

وعليه تقرر عدم الاكتفاء بأن تكون نسبة رأس مال المصارف من مجموع أصولها (8%) كما كان معمول به وفق معايير بازل (2) التي أقرت سنة (2004) وأن ترتفع هذه النسبة إلى (10.5%) مما يقلل من حجم الديون المسموح بتحملها من قبل المصارف، وإلى جانب زيادة رأس المال، تفرض قوانين بازل (3) على المصارف تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس مالها كاحتياطات يتم تكوينها خلال فترات الانتعاش الاقتصادي، لمنحها قوة أكبر لمواجهة أي أزمة اقتصادية في المستقبل.

كما يتوجب على المصارف وفقاً لمعايير بازل (3) زيادة الاستثمار في الأصول قليلة المخاطر من ناحية والحد من التعرض للأصول التي تحمل مخاطرة عالية من ناحية أخرى، وهذا بدوره قد يقلص من الأرباح التي تجنيها المصارف، لكنه بالمقابل سيسمح لها بالتركيز على دورها التقليدي وهو الإقراض بدلاً من العمل على جني المكاسب من خلال المتاجرة بأدوات مالية عالية المخاطر.

أيضاً تفرض معايير بازل (3) على المصارف الاحتفاظ بنسب سيولة كافية لثلاثين يوماً لتغطية الاستحقاقات قصيرة الأجل وهذا الأمر قد يحد من قدرة المصرف على القيام بعمليات اقراض فورية.

هذا وقد أقرت لجنة بازل بأن تفعيل هذه المبادئ يجب أن يتناسب مع هيكل المصرف وحجمه ووزنه الاقتصادي وهيكل المخاطر به، وأن تطبيق معايير الحوكمة في نظام قانوني معين سيتوقف على القوانين ذات العلاقة والتعليمات الرقابية.

كما أكدت لجنة بازل على ضرورة وجود وظيفة دائمة ومستقلة للمراجعة الداخلية بالمصارف على أن يتضمن عملها المهام التالية: [18]

1- تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصرف ومدى كفاية رأس مال المصرف لمقابلة المخاطر، بالإضافة لمدى كفاية السياسات والإجراءات التي يطبقها المصرف والالتزام بتنفيذها.
2 – القيام بمراجعة مستقلة لأنظمة قياس وتقييم المخاطر التي يواجهها المصرف وإجراء تقييم موضوعي لها.
3 – تقديم الاستشارات الدورية إلى الإدارة العليا بالمصرف بشأن المخاطر المحتملة والإجراءات الوقائية للحد من حدوثها وأساليب وطرق مواجهتها في حالة حدوثها.

ويرى الباحثان أن هذه الحزمة من الإصلاحات التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على المصارف رغم صرامتها إلا أنها ستساهم في تحسين التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، ومن خلالها يمكن تحقيق الممارسة السليمة للحوكمة والتي بدورها ستؤدي إلى دعم وسلامة القطاع والحد من الاخفاقات.

رابعاً : مخاطر الائتمان المصرفي:

يمكن تناول مخاطر الائتمان المصرفي في النقاط التالية:

1- تعريف مخاطر الائتمان المصرفي: [19]

تعددت التعاريف الموضوعة لمخاطر الائتمان المصرفي شأنه في ذلك شأن كثير من المفاهيم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العموم فإن كثير من الباحثين يعرفون مخاطر الائتمان المصرفي بأنها احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المدين على الوفاء بالتزاماته المالية (أصل الدين أو فوائده المستحقة أو كلاهما معاً)، وقت استحقاقها وفقًا للشروط والأحكام المتفق عليها في اتفاقية القرض.

2 - أنواع مخاطر الائتمان المصرفي:

يمكن تقسيم أنواع المخاطر الائتمانية إلى نوعين رئيسيين هما:

أ- المخاطر الخاصة (المخاطر غير النظامية):

تتمثل في المخاطر الداخلية ذات الصلة بالعميل المقترض وبسمعته الائتمانية ومركزه المالي، وقد ترتبط بصناعة العميل أو القطاع الاقتصادي المنتمي إليه في ظل ظروف معينة مثل ضعف الإدارة المصرفية، الأخطاء الإدارية، الإضرابات العمالية، تغيير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، وهذه المخاطر الاستثنائية تؤثر بطبيعة الحال على قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات تجاه المصرف مانح القرض في التوقيت المحدد.

ب – المخاطر العامة (المخاطر النظامية):

تتعلق بالمخاطر التي تمس كافة القروض بصرف النظر عن ظروف المقترض وذلك بسبب عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، مثل مخاطر تغيير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

ويمكن للمصارف التنبؤ بالمخاطر الخاصة والحد منها عن طريق تنويع محفظة القروض، بينما لا يمكن تجنب المخاطر العامة حيث تؤثر على حركة السوق بصفة عامة ويصعب على

المصرف التنبؤ بها أو السيطرة عليها، وعادة ما تقوم المصارف بالتحوط لمخاطر الائتمان عن طريق تكوين مخصص خسائر القروض، وكلما ارتفعت مخاطر الائتمان يرتفع مخصص خسائر القروض، وعلى إدارة المصرف إجراء دراسة تفصيلية للقروض التي يمنحها المصرف وفقاً لأسس التقييم التي يصدرها المصرف المركزي وبعد تحليل المراكز المالية للعملاء ونوعية الضمانات المقدمة منهم ومدى قابليتها للتحول إلى سيولة نقدية. (20)

خامساً: الدور المرتقب للمراجع الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي:

حتى تقدم مهنة المراجعة الداخلية قيمة مضافة إلى إدارة المؤسسة ينبغي عليها أن تهتم بدرجة كبيرة بالمخاطر، ويتحقق ذلك بأن توفر إدارة المراجعة الداخلية لإدارة المؤسسة المعلومات الأساسية لتحديد وتقييم وفهم المخاطر المتوقعة.

ومن خلال عملية تقييم المخاطر يمكن تحديد وقياس وحصر أولويات المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، بحيث تركز أنشطة المراجعة الداخلية على المجالات القابلة للمراجعة ذات الأهمية الكبرى، وتحديد المجالات المحتملة للمراجعة الداخلية من خلال المناقشات مع الإدارة الرئيسية ومراجعة الوثائق ومراجعة البيانات المالية والخطط الإستراتيجية والميزانيات والسياسات والإجراءات المعمول بها.

وتلعب المراجعة الداخلية أيضاً دوراً رئيسياً في تقييم مدى كفاية وفوائد إدارة المخاطر، كما تقدم وتشارك في تكوين وجهات نظر ومقترحات من شأنها تحسين إدارة المخاطر بالمؤسسة.(21)

واستناداً على ما تقدم يمكن تحديد الدور المرتقب للمراجع الداخلي في توسيع إدارة المخاطر وكفاءتها من خلال مجموعة من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي: (22)

1 – يرصد المراجع الداخلي الطريقة التي تمكنه من معرفة مدى التقدم في نظم إدارة المخاطر وتنفيذها وتحديد ما إذا كانت موثوق بها ومتوافقة مع احتياجات المؤسسة.

2 – يلتزم المراجع الداخلي بتقديم تقرير محايد عن حالة إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة، يبين فيه مدى الالتزام بالإجراءات القانونية، ومدى الامتثال للسياسات الداخلية والإجراءات وكفاءة وفعالية العمليات في وحدة المراجعة والإجراءات التصحيحية الممكنة التي قد تتخذها الإدارة العليا.

3 – يوفر المراجع الداخلي الخدمات الاستشارية والتوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بشأن إدارة المخاطر وكيفية تطويرها وتحسينها.

4 – تعقد المراجعة الداخلية ورش عمل بشأن مراقبة التقييم الذاتي وتقديم اشعار بالمخاطر على جميع مستويات الهيكل التنظيمي، ويركز المراجعون على المهارات التي تزيد من سلاسة

العمليات وتنسيق فرق العمل ومساعدتهم في إعداد المستندات والوثائق الكافية التي تحدد المخاطر ذات الأولوية وخطط العمل.

5 – يتعين على المراجعين الداخليين جمع المعلومات عن جميع المخاطر في المؤسسة، وبالتالي إنشاء قاعدة بيانات تُستخدم لإدارة المخاطر وتقدير السيطرة على مخاطر الأنشطة المختلفة في المؤسسات.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة:

يتألف مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين العاملين بأقسام المراجعة الداخلية بالمصارف التالية: مصرف الجمهورية، مصرف الواحة، المصرف التجاري، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة ، بمدينة طرابلس.

واستخدم الباحثان قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، خُصص الجزء الأول منها للبيانات العامة عن عينة الدراسة، فيما تناول الجزء الثاني الدور الراهن للمراجع الداخلي بشأن إدارة المخاطر، ويحتوي على (9) أسئلة، وخُصص الجزء الثالث للتعرف على مقترحات تطوير مهام المراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي يتضمن (11) سؤالاً تتم الإجابة عليها بحسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale).

ومثلما احتوت قائمة الاستقصاء على أسئلة مغلقة انتهت بتخصيص جزئية مفتوحة لإعطاء الحرية لأفراد العينة في إضافة أي مقترحات من جانبهم يرونها هامة فيما يتعلق بمقترحات تطوير مهام المراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (60) مراجعاً داخلياً، وتم الحصول على (52) مفردة احصائية وجدت جميعها صالحة للتحليل.

ثانياً: صدق وثبات أداة الدراسة:

اختبر الباحثان صدق أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وقد أخذ الباحثان بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

ومن أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار التجزئة النصفية لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، ومن خلاله يتم قياس ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة الميدانية والتي عكستها الاسئلة المختلفة لاستمارة الاستقصاء فإذا تجاوزت نسبة 60% دل على وجود تجانس واتساق بين المتغيرات المستخدمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1)

اختبار الاعتمادية لمقياس الدراسة الميدانية

المجـال	عدد المفردات	قيمة ألفا
الدور الراهن للمراجع الداخلي	9	0.686
مقترحات تطوير مهام المراجع الداخلي	11	0.816
الاستبانة ككل	20	0.755

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) إلى درجة الثبات في استجابات عينة الدراسة وكانت (75.5%) وهي نسبة مقبولة تدل على الثبات والاستقرار وتعني وجود تجانس واتساق بين المتغيرات المستخدمة.

ويوضح الجدول التالي رقم (2) بياناً بتوزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

الجدول رقم (2)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم تجاري	8	%15.4
بكالوريوس	43	%82.7
ماجستير	1	%1.9
الإجمالي	52	%100

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) الخاص بالمؤهل العلمي أن نسبة (84.6%) من مجموع المشاركين في الدراسة هم من ذوي المؤهلات الجامعية فما فوق، الأمر الذي يعطي الثقة في االنتائج التي يتم التوصل اليها بشأن الموضوع محل البحث.

ثالثاً: اختبار فروض الدراسة:

1- اختبار الفرض الأول:

ينص فرض الدراسة الأول على الأتي:

لا يساهم الدور الحالي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

أ- التوصيف الإحصائي والتكرارات النسبية والمطلقة لمتغيرات الفرض الأول:

تم التوصيف الاحصائي وإعداد الجداول التكرارية لجميع متغيرات الفرض الاول بغرض ترتيبي الاهمية النسبية لكل متغير باستخدام الوسيط تمهيداً لاختبار هذا الفرض، ويوضح الجدول رقم (2) كل

من الاحصاءات الوصفية والتكرارات المطلقة والنسبية لعبارات الجزء الاول والخاص بالدور الراهن للمراجع الداخلي بشأن إدارة المخاطر.

جدول رقم (3)

يوضح إجابات أفراد العينة حول الدور الراهن للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية

العبـــــارة	نعم		لا		قيمة الوسيط	مستوى الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
يساهم في وضع نظام وضوابط مناسبة لإجراءات إدارة المخاطر.	20	%38.5	32	%61.5	1	0.964
يفحص الإجراءات للتأكد من ملائمتها للسياسات واللوائح المعمول بها.	20	%38.5	32	%61.5	1	0.964
واجباته ومسؤولياته واضحة ومحددة بشأن إدارة المخاطر.	22	%42.3	30	%57.7	1	0.894
يمكنه ايصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة .	23	%44.2	29	%55.8	1	0.834
له دور في تحديد المخاطر التي قد تهدد أهداف المصرف.	21	%40.4	31	%59.6	1	0.936
يعمل على تحديث الإجراءات والأساليب الموضوعة بهدف تقليل المخاطر وتجنبها.	15	%28.8	37	%71.2	1	0.999
يضع تصورات للتخفيف من المخاطر أو القضاء عليها.	22	%42.3	30	%57.7	1	0.894
له دور في إجراء التقييم الذاتي للمخاطر.	21	%40.4	31	%59.6	1	0.936
يساعد في اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر من خلال معالجتها.	19	%36.5	33	%63.5	1	0.981

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الوسيط لكل فقرة من الفقرات تساوي واحد وأن مستوى الدلالة أكبر من (0.05) لكل الفقرات مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية، أي أن الدور الحالي للمراجع الداخلي:

لا يساهم في وضع نظام وضوابط مناسبة لإجراءات إدارة المخاطر، لا يفحص الإجراءات للتأكد من ملائمتها للسياسات واللوائح المعمول بها، واجباته ومسؤولياته غير واضحة ومحددة، لا يمكنه إيصال رأيه بدون عوائق، ليس له لدور في تحديد المخاطر، لا يعمل على تحديث الإجراءات والأساليب الموضوعة، لا يضع تصورات للتخفيف من المخاطر، ليس له دور في إجراءات التقييم الذاتي، لا يساعد في اختبار وتنفيذ الاستجابة للمخاطر.

ب- اختبار الدور الحالي للمراجع الداخلي بشأن إدارة المخاطر بشكل عام من خلال الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية:

لا يساهم الدور الحالي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية (متوسط مجموع الإجابات أقل من أو يساوي 13.5)

الفرضية البديلة:

يساهم الدور الحالي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية (متوسط مجموع الإجابات أكبر من 13.5)

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4)

يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالدور الراهن للمراجع الداخلي

المجـــال	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
الدور الراهن للمراجع الداخلي	13.5	12.52	2.128	-3.323	0.999

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار (t= -3.323) ومستوى الدلالة تساوي (0.999) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أن الدور الحالي للمراجع الداخلي لا يساهم في إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

2- اختبار الفرض الثاني:

ينص فرض الدراسة الثاني على الأتي:

لا يساهم تفعيل دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

أ- التوصيف الإحصائي والتكرارات النسبية والمطلقة لمتغيرات الفرض الثاني:

مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي.

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقاً لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقا لما يلي:

المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	4.2-5	3.4-4.19	2.6-3.39	1.8-2.59	1-1.79

جدول رقم (5)

يوضح إجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة تطوير دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى المساهمة	الترتيب
تقييم المخاطر الناتجة عن ممارسة العملاء لأساليب إدارة الارباح.	3.79	1.054	%75.8	مرتفعة	2
التأكد من كفاية وفعالية إجراءات الفحص المستمرة للمراكز المالية والائتمانية للعملاء.	3.54	1.111	%70.8	مرتفعة	5
التأكد من التقييم المحاسبي السليم للأصول المقدمة من قبل العملاء كضمانات للقروض والتسهيلات الائتمانية.	3.54	1.260	%70.8	مرتفعة	6
إبداء رأيه الفني المحايد تجاه كفاية التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للعملاء.	2.94	1.290	%58.8	متوسطة	11

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى المساهمة	الترتيب
مساندة إدارة المخاطر لاستخدامها نظام التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة.	3.58	1.144	%71.6	مرتفعة	4
التأكد من توزيع محفظة القروض والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة.	3.38	1.255	%67.6	متوسطة	8
التأكد من تجنيب إدارة المصرف للاحتياطيات لمواجهة مخاطر وخسائر قروض وتسهيلات ائتمانية محددة.	3.46	1.244	%69.2	مرتفعة	7
تقديم تقرير دوري بشأن مخاطر الائتمان إلى مجلس الإدارة.	3.62	1.286	%72.4	مرتفعة	3
يتلاءم عمله مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.	3.35	1.341	%67.0	متوسطة	9
التأكد من مدى التزام إدارة المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة.	3.88	1.182	%77.6	مرتفعة	1
التأكد من مدى التزام إدارة المصرف بتوصيات لجنة بازل بشأن معدل كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر.	3.33	1.438	%66.6	متوسطة	10

من خلال الجدول رقم (5)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس فقرات مدى مساهمة تطوير دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي تتراوح بين (2.94) – (3.88)، وجميعها تشير إلى مدى مساهمة تطوير دور المراجع الداخلي.

حيث حصلت العبارة "التأكد من مدى التزام إدارة المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.88) وبلغ انحرافها المعياري (1.182)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، بينما حصلت العبارة "إبداء رأيه الفني المحايد تجاه كفاية التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للعملاء" على المرتبة الأخيرة إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (2.94) وبلغ انحرافها المعياري (1.290) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة.

ب- اختبار ما إذا كان تطوير دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

الفرضية الصفرية: لا يساهم تفعيل دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي (متوسط مجموع الإجابات أقل من أو يساوي 33)

الفرضية البديلة: يساهم تفعيل دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي (متوسط الإجابات أقل من أو يساوي 33).

ولاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة تطوير دور المراجع الداخلي

المجال	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
تطوير دور المراجع الداخلي	33	38.40	8.103	4.809	0.000

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار (t=4.809) ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نقول أن تفعيل دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

النتائج والتوصيات:

1 – نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

أ) لا يساهم الدور الحالي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية، حيث أسفرت الدراسة على أن العبارات الواردة جميعها تشير إلى ضعف مساهمة الدور الحالي للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية، وأقلها تأثيراً أن المراجع الداخلي لا يمكنه ايصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، وأهمها تأثيراً أن الدور الحالي للمراجع الداخلي لا يعمل على تحديث الإجراءات والأساليب الموضوعة بهدف تقليل المخاطر وتجنبها.

ب) قبول العناصر المقترحة لتفعيل دور المراجع الداخلي وفق معايير المراجعة الداخلية والأساليب المهنية الحديثة يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، حيث أوضحت الدراسة بأن المعالجات المقترحة جميعها تشير إلى مساهمتها في تفعيل دور المراجع الداخلي بدرجة جيدة، وأن أقلها تأثيراً في الحد من المخاطر إبداء المراجع الداخلي رأيه الفني المحايد تجاه كفاية التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للعملاء، وأكبرها تأثيراً في الحد من المخاطر تأكد المراجع الداخلي من مدى التزام إدارة المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة.

2 – توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يلي:

أ) تطبيق مقترحات التطوير الواردة في الدراسة فيما يتعلق بدور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

ب) تطوير وزيادة فرض رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية للتأكد من التزامها بالإجراءات واللوائح والقوانين المعمول بها وتجنب الأنشطة مرتفعة المخاطر.

قائمة المراجع:

أ – المراجع العربية:

1. جنان علي حمودي، (2016)، "دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضؤ حوكمة تكنولوجيا المعلومات – نموذج مقترح"، مجلة التقني، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول.
2. طارق عبد العال حماد، (2005)، حوكمة الشركات (المفاهيم – المباديء – التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية، الاسكندرية.
3. طارق عبد العال حماد، (2007)، حوكمة الشركات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة.
4. منير إبراهيم هندي، (2000) ، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

ب – المراجع الأجنبية:

1. Institute of Internal Auditors (IIA) (2009a), International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. Available at: http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards/.
2. Dreca, Nada, (2013), Determinants Of Capital Adequacy Ratio In Selected Bosnian Banks, Dumlupinar University Journal of Social Sciences.
3. Institute of Internal Auditors (IIA) (2009b), Code of Ethics. Available at: http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/code-of-ethics/.
4. Sikka, P.(2009),Financial Crisis and The Silence of The Auditors, Accounting Organization and Society, 34.
5. Arnold, P., (2009), Global Financial Crisis: The Challenge to Accounting Research, Accounting Organizations and Society, 34.

6. -Institute of Internal Auditors (IIA) (2009c), Practice Advisories. Available at http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/practice-advisories/.
7. Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husnian Ali and Al-Daas, Abdalla (2011), The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities, International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 1450- 2887, No.69.
8. Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Shibani, Bashir (2012), Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 10.
9. Rasoava Rijamampianina, (2016). "A Qualitative Analysis of The Internal Audit Function In The Banking Sector", Journal Banks And Bank Systems ,Vol. 11, No. (4).
10. Ellis Kofi Akwaa-Sekyi1, Jordi Moreno Gené, (2016), "Effect of internal controls on credit risk among listed Spanish banks", Available at:https://upcommons.upc.edu/bitstream/handle/2117/86045/Ellis%20Kofi%20Akwaa-Sekyi.pdf
11. Elizabeth Mkandoe Shungula, Paul Shavulimo, Susan Kambura, (2017) "Internal Determinants of Credit Risk Management of Deposit Taking Saccos in Nairobi County", International Journal of Business and Management Invention, Vol. 6, Issue 7.
12. Available at: http://www bis org basel iii.
13. Ellis Kofi Akwaa-Sekyi , Jordi Moreno Gené, (2017), "Internal controls and credit risk relationship among banks in Europe", Available at: http://dx.doi.org/10.3926/ic.911
14. -(IIA) , (2012), Standard For The Professional Practices of Internal Auditng, The Institute Of Internal Auditors, Altamonte Springs, Florida, PP.1-23, Available at : http://www.theiia.org.
15. -Bonic Ljiljana and Dor_evic Milica, (2012), "Potentials of Internal Auditing in Enterprise Risk Management", Economics and Organization, Vol. 9, No 1.
16. -De-Graft, Quansah Josiah, Capital Adequacy Under Basel 3: (2014), Its Implications For Large Commercial Banks In Ghana and Kenya, Master, University of Leeds.
17. -Fredrick S. Odoyo, Gideon A. Omwono and Narkiso O. Okinyi, (2014), "An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 6.
18. -Fredrick S. Odoyo, Gideon A. Omwono and Narkiso O. Okinyi, (2014), "An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 6.
19. http://www bis org basel iii Available at:-
20. http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards/.
21. -Institute of Internal Auditors (IIA) (1999), Definition of Internal Auditing, Available at http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/definition-of-internal-auditing/.
22. Institute of Internal Auditors (IIA) (2009a), International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, Available at:
23. Institute of Internal Auditors (IIA) (2009c), Practice Advisories. Available at: http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/practice-advisories/.

24. -The Institute of Internal Auditors. (2013a). *Effective Internal Audit in the Financial Services Sector*. The Institute of Internal Auditors (IIA).

---

(1) -Institute of Internal Auditors (IIA) (2009a), International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. Available at:
http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards/.

(2) -Dreca, Nada, (2013), Determinants Of Capital Adequacy Ratio In Selected Bosnian Banks, Dumlupinar University Journal of Social Sciences, PP, 149 – 162. P,7

(3)-Institute of Internal Auditors (IIA) (2009b), Code of Ethics. Available at: http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/code-of-ethics/.

- Sikka, P.(2009),Financial Crisis and The Silence of The Auditors, Accounting Organization and Society, 34, pp. 868-873.

- Arnold, P., (2009), Global Financial Crisis: The Challenge to Accounting Research, Accounting Organizations and Society, 34, pp. 803-809.

(4) -Institute of Internal Auditors (IIA) (2009c), Practice Advisories. Available at
http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/practice-advisories/.

(5) Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husnian Ali and Al-Daas, Abdalla (2011), The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities, International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 1450- 2887, No.69.

(6) Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Shibani, Bashir (2012), Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 10.

(7) - جنان علي حمودي، (2016)، "دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضؤ حوكمة تكنولوجيا المعلومات – نموذج مقترح"، مجلة التقني، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، ص ص 61– 92.

(8) -Rasoava Rijamampianina, (2016). "A Qualitative Analysis of The Internal Audit Function In The Banking Sector", Journal Banks And Bank Systems ,Vol. 11, No. (4), Pp.161-168

(9) -Ellis Kofi Akwaa-Sekyi, Jordi Moreno Gené, (2016), "Effect of internal controls on credit risk among listed Spanish banks", Available at: https://upcommons.upc.edu/bitstream/handle/2117/86045/Ellis%20Kofi%20Akwaa-Sekyi.pdf

(10) -Elizabeth Mkandoe Shungula, Paul Shavulimo, Susan Kambura, (2017) "Internal Determinants of Credit Risk Management of Deposit Taking Saccos in Nairobi County", International Journal of Business and Management Invention, Vol. 6, ssue 7, PP—43-53.

(11) -Ellis Kofi Akwaa-Sekyi , Jordi Moreno Gené, (2017), "Internal controls and credit risk relationship among banks in Europe", Available at: http://dx.doi.org/10.3926/ic.911

(12) -Institute of Internal Auditors (IIA) (1999), Definition of Internal Auditing, Available at
http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/definition-of-internal-auditing/.

(13) -Institute of Internal Auditors (IIA) (2009a), Op,cit.

(14) -The Institute of Internal Auditors. (2013a). *Effective Internal Audit in the Financial Services Sector*. The Institute of Internal Auditors (IIA).

(15) -(IIA) , (2012), Standard For The Professional Practices of Internal Auditng, The Institute Of Internal Auditors, Altamonte Springs, Florida, PP.1-23, Available at : http://www.theiia.org.

(16) طارق عبد العال حماد، (2007)، حوكمة الشركات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة. ص 54

(17) -Available at: http://www bis org basel iii .

(18) طارق عبد العال حماد، (2005)، حوكمة الشركات (المفاهيم – المباديء – التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية، الاسكندرية.

(19) -De-Graft, Quansah Josiah, Capital Adequacy Under Basel 3: (2014), Its Implications For Large Commercial Banks In Ghana and Kenya, Master, University of Leeds, P,83.

(20) منير إبراهيم هندي، (2000) ، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

(21) -Fredrick S. Odoyo, Gideon A. Omwono and Narkiso O. Okinyi, (2014), "An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 6, pp: 169-176.

(22) --Bonic Ljiljana and Dor_evic Milica, (2012), "Potentials of Internal Auditing in Enterprise Risk Management", Economics and Organization, Vol. 9, No 1, pp: 123 – 137.